الأستاذ : فاتح النور رحموني

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

يوم : 2017/02/27

يوم دراسي بعنوان : الدبلوماسية الاقتصادية

عنوان المداخلة : **الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية – آلية تعاونية أم استغلالية**

أضحى توظيف الدول لمختلف مخرجات مقدراتها الاقتصادية في سياستها الخارجية من أبرز ملامح السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة ، وهذا ما يعبر عن تحول جوهري في معايير القوة ووسائل التأثير في سلوكيات الفواعل الدولية ، التي اتسمت قبل ذلك بهيمنة الوسائل العسكرية وما أفرزته من تصادم وصراع مستمر بين الفاعلين الكبار ، ومنه فان هذا التحول الى الوسائل الاقتصادية يبدو ايجابيا ومحفزا نحو عالم أفضل ، في ظل تراجع وسائل الصراع مقابل توظيف دولي واسع لوسائل التعاون والتنافس السلمي ، والتي أصبحت تعرف بالدبلوماسية الاقتصادية ، غير أن هذه الوسيلة أو الآلية الجديدة أصبحت هي بدورها تثير إشكالات أخرى ، هل هي بالفعل آلية للتعاون الدولي وتحقيق المصالح المشتركة أم هي آلية لاستغلال الدول الضعيفة ونهب ثرواتها ؟

01- **مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية .**

المقصود بالدبلوماسية الاقتصادية هو توظيف واستخدام الدولة لمختلف مقدراتها الاقتصادية في سياستها الخارجية ، من أجل التأثير في مواقف وسلوكيات الفواعل الأخر ى على رأسها الدول تجاهها ، وتوجيهها لخدمة مصالحها وأهدافها ، فهي أداة أكثر فاعلية ومرونة في السياسة الدولية ، وتستخدمها الدول الكبرى غالبا من أجل كسب الاستثمارات والأسواق أو النفوذ والهيمنة أو الدخول في تكتلات اقتصادية . ظهرت الدبلوماسية الاقتصادية أو كما يسميها البعض (**القوة الناعمة**** الذكاء الاقتصادي**) بفعل التحولات الجوهرية في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث أصبحت

القوة الاقتصادية معيار أساسي في تحديد مكانة الدول كبديل للاستخدام التقليدي للوسائل العسكرية في السياسة الخارجية ، كما أن الثورة في مجال الاعلام والاتصال والتكنولوجيا عموما أو ما يعرف بالثورة الصناعة الثالثة ساهمت بشكل كبير في هذا التحول .

وبما أن معيار قوة الدول منذ نهاية الحرب الباردة أصبح مرتبط بالقوة الاقتصادية بدرجة أساسية ، فان كل التفاعلات في السياسة الدولية أيضا أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية ، وهذا ما جعل منها جزء مهم جدا من نشاط السياسة الخارجية ، وجزء مهم جدا من نشاط وزارات الخارجية والممثليات الدبلوماسية لكل الدول القوية منها والضعيفة على حد سواء ، وذلك من خلال العمل على التعريف والترويج لمنتجات بلدانهم والسعي لتسويقها على أوسع نطاق ممكن ، وكذا ابراز مميزات وتفضيلات شركاتها لكسب أكبر قدر ممكن من عقود الاستثمار متوسطة وبعيدة المدى ، أو التعريف بثروات وفرص جاذبية بلدانهم لاستقبال الاستثمارات الخارجية والتشجيع عليها ، وامتدت الى ابعد من ذلك في مجالات لها علاقة بالاقتصـــــــاد كالترويج السياحي وغيرها ، ومحاولة تحقيق كل ذلك من خلال تقوية علاقات الصداقة والثقة وتبديد الشكوك والمخاوف ، وهذا ما يجعل من الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم وسائل السياسة الخارجية على الاطلاق في بداية القرن الواحد والعشرين ، بل يمكن الجزم بأنه لا يمكن للدبلوماسية أن تكون فعالة وناجحة دون توظيف العوامل الاقتصادية .

وتعتبر الدبلوماسية الاقتصادية آلية مهمة جدا لتجاوز الاخفاق الذي شهدته الدبلوماسية التقليدية خلال مرحلة الحرب الباردة وما قبلها ، فهي وسيلة فعالة في تجاوز المسائل الخلافية التاريخية والايديولوجية والسياسية والجيوسياسية والثقافية والدينية وغيرها من الاعتبارات التي كانت حواجز أمام تطور العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، فهي ترتكز أساسا على تطوير وتعزيز المصالح الاقتصادية حتى وان كانت تتضمن أهدافا سياسية ، ومنه فهي تقلص المسافات بين الدول وتعالج على المديين المتوسط والبعيد الخلافات التقليدية والصراعات التاريخية . وتكون هذه الدبلوماسية أكثر قوة

وفاعلية كلما كانت الدولة قوية اقتصاديا ، وكلما امتلكت انتاج اقتصادي متطور وكبير يمكنها من المنافسة في السوق العالمية الحرة ، ويمكنها أيضا من فرض العقوبات الاقتصادية أو منح تفضيلات تجارية أو الدخول في تكتلات أو حتى منع المساعدات والقروض ، وهذا ما يجعل من الدول الكبرى أكثر استخداما لهذه الدبلوماسية . غير أن الدول النامية والضعيفة بإمكانها أيضا توظيف بعض مقدراتها في هذا الجانب ، مثلما هو الحال لحظر تصدير النفط للدول الغربية سنة 1973 من طرف الدول المنتجة في اطار منظمة الأوبك .

وتهدف الدبلوماسية الاقتصادية عموما الى رفع مستوى رفاهية الشعوب ورفع مستوى التنمية والترابط عبر الاقليمي ، ومنه فهي آلية مهمة جدا لتحقيق الأمن الدولي بوسائل غير عسكرية ، وتعتبر منطقة جنوب وشرق آسيا أفضل مثال على ذلك ، فرغم وجود العديد من القوى العسكرية والنووية مثل الهند وباكستان والصين ، فقد نجحت في توظيف الدبلوماسية الاقتصادية خاصة من طرف الصين في تحقيق الأمن والاستقرار ولو نسبيا في هذه المنطقة وجعلها أكبر منطقة تبادل تجاري وحركة لرؤوس الأموال في العالم .

02- <u>وسائل الدبلوماسية الاقتصادية :</u>

- **المؤسسات المالية (المساعدات والقروض) :** اذا كان رأس المال هو المقوم الرئيسي للقوة الاقتصادية للدول الكبرى ، فان بنوكها ومؤسساتها المالية أصبحت اليوم تتحكم بشكل كبير في حركة رأس المال ومنه في المعاملات الاقتصادية والتجارية بمختلف أشكالها ، وفي هذا الاطار تقوم هذه الدول بتوظيف هذه المؤسسات كوسيلة من وسائل الدبلوماسية الاقتصادية ، حيث أن منح القروض للدول النامية يترتب عنه فوائد كبيرة من الناحية المالية من خلال عوائد وأرباح هذه القروض ، وفوائد اقتصادية من خلال مقايضتها بصفقات استثمارية أو تسهيلات كبيرة كخفض الضرائب أو فرض شروط لتسويق منتجاتها وغيرها ،

ومن الناحية السياسية تشكل وسيلة ضغط على هذه الدول بما يخدم توجهاتها وأهدافها في سياستها الخارجية .

- **التكتلات الاقتصادية :** أصبحت ظاهرة التكتلات الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة بديل لسياسة التكتلات العسكرية التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة ، وتعني سعي الدول للدخول في علاقات شراكة قوية متقدمة كخلق أسواق حرة بينية ، مثلما هو الحال **للاتحاد الأوروبي** أو مجموعة **نافتا** لدول أمريكا الشمالية أو مجموعة **الآسيان** في جنوب آسيا (السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية ، الاكواس المجموعة لاقتصادية لغرب افريقيا ، اتفاقيات التجارة الحرة بين روسيا ودول وسط آسيا ....) ، وتعتبر وسيلة مهمة في الدبلوماسية الاقتصادية ، حيث تهدف الى تحقيق العديد من الأهداف في السياسة الخارجية ببعديها الاقتصادي على المدى القريب والسياسي على المدى البعيد ، مثل خلق بيئة ملائمة للاستثمار والتنمية ، وتوسيع الأسواق ، والاعتماد المتبادل في تقسيم العمل والتخصص ، وحماية الاقتصاد من التقلبات والأزمات الخارجية وغيرها ، وتتحكم اليوم هذه التكتلات الاقتصادية في أكثر من 85 % من التجارة العالمية ، وهو ما يعني آثار سلبية كبيرة على الدول الغير منضوية في اطار تكتلات اقتصادية مثل معظم الدول العربية والافريقية .
- **وسائل الاعلام** : تعتبر وسائل الاعلام آلية مهمة جدا لتحقيق أهداف الدبلوماسية الاقتصادية ، وذلك من خلال توظيف هذه الوسائل الاتصالية التي شهدت تطورا رهيبا بعد الحرب الباردة ، في حملات الاشهار والاعلان والدعاية لمختلف المنتجات الاقتصادية والعلامات التجارية لاستمالة أذواق المستهلكين في ظل السوق العالمية الحرة وضعف سيادة الدولة ، وما انعكس عن ذلك من تأثير على السياسات الخارجية لهذه الدول ووسائلها الاقتصادية رضوخا لرغبات شعوبها الاستهلاكية .
- **المنتديات والمعارض الاقتصادية** : أصبح تنظيم المنتديات والمعارض الاقتصادية من أهم وسائل الدبلوماسية الاقتصادية في السنوات الأخيرة ، حيث

تعتبر وسيلة مهمة جدا لتطوير وانعاش الأسواق وتطوير العلاقات التجارية والتعريف بالمنتجات والابتكارات ، فهي عملية اعلامية واشهارية للمعروضات التجارية ، وهي أيضا وسيلة مهمة جدا لاستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال من خلال التعريف بالقدرات والامكانيات المتوفرة في الدولة ، فغالبا ما تكون سببا في ابرام اتفاقيات تجارية أو استثمارية كبيرة بين المتعاملين الدوليين خاصة الشركات الكبرى ورجال المال والأعمال ، وقدر عدد المعارض الدولية المنظمة بأكثر من 30 ألف معرض دولي ، وتقدر مساهمة هذه المعارض مثلا بالنسبة للاقتصاد الأمريكي والكندي بحوالي 100 مليار دولار ، وتحقق دخلا بالنسبة لاقتصاد أستراليا بـ 17 مليار دولار سنويا .

03- **الدبلوماسية الاقتصادية الصينية والألمانية كنموذج للتعاون (القوة الناعمة)**

تعمل الصين في اطار الدبلوماسية الاقتصادية على تحقيق المنافع المتبادلة مع الشركاء الاقتصاديين ، وتؤمن بمبدأ المكاسب للجميع ، فهي تشجع الانفتاح والمنافسة القائمة على مبادئ السوق العالمية الحرة ، وترفض كل السياسات الأنانية والاستغلالية ، فهي دائما تدعو وتعمل فعليا على تحقيق الازدهار المشترك من خلال المشاركة المتساوية للدول النامية في الشؤون الاقتصادية الدولية ، وقامت بتقديم مساعدات للعديد منها من أجل اصلاح بنيتها الاقتصادية والمالية سعيا لإدماجها في البنية المالية الدولية ، ومن أهم المساعدات التي قدمتها الصين في هذا الاطار ما يلي :

- تقليص واسقاط الديون المستحقة على 38 دولة آسيوية وافريقية والتي قدرت قيمتها بـ 13.778 مليار يوان .
- انشاء منتدى التعاون الصيني الافريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي من أجل تعزيز التعاون مع الدول النامية .
- منح معاملة تفضيلية جمركية للعديد من الدول الأسيوية والافريقية الأقل نموا .

- تدعو دائما الى ضرورة تجنب اللجوء الى فرض العقوبات الاقتصادية ومختلف الاجراءات الانتقامية ضد سلوكيات بعض الدول ، واستبدالها ببناء أواصر الثقة والحوار .
- كما تركز من جانب آخر على تطوير وترسيخ علاقاتها التعاونية الاستراتيجية مع الدول الكبرى مثل الو.م.أ واليابان .

وتعتبر أيضا ألمانيا من أهم الدول الصناعية الكبرى التي وظفت الدبلوماسية الاقتصادية بكثافة بعد نهاية الحرب الباردة ، فهي ثالث أكبر اقتصاد في العالم ورابع دولة في العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي ، وتحتل الريادة العالمية في عدد ونوعية المعارض التجارية من خلال تنظيمها لأكبر المعارض والمؤتمرات التجارية الدولية السنوية في العالم ، مثل معرض ميونيخ ومعرض هامبورغ ومعرض فرانكفورت ومعرض هانوفر ، كما استطاعت ألمانيا من خلال اتباع سياسية دبلوماسية سلمية تعاونية بعيدة كليا عن الصراع والصدام أن تحتل صدارة الدول الأكبر تصديرا لكل مناطق العالم فمنتوجاتها تسوق في كل أنحاء العالم بما فيها أسواق الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة والصين ، كما توظف المانيا دبلوماسيتها الاقتصادية في مجال منح المساعدات والقروض فهي أكبر دولة داخل الاتحاد الأوروبي تمنح قروض للدول الأعضاء ، حيث تحقق على اثر ذلك فوائد مالية كبيرة نتيجة فوائد هذه القروض المرتفعة .

ومن جهة أخرى استطاعت ألمانيا من خلال الدبلوماسية الاقتصادية ، تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية مهمة جدا في الاقتصاد العالمي ، من خلال ربط علاقات تعاون واستثمار استراتيجية مع القوى الصاعدة في السوق العالمي مثل تركيا والبرازيل والصين والهند ، وعلى مستو ى ثاني مع العديد من الدول النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية .

04- <u>الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية كنموذج للاستغلال .(القوة الذكية)</u>

يمكن التمييز بين فترتين أساسيتين منذ نهاية الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية ، فالمرحلة الأولى التي تمتد من نهاية الحرب الباردة الى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001 ، استطاعت الولايات المتحدة توظيف الدبلوماسية الاقتصادية بشكل أكثر وضوحا ، والتي يصفها جوزيف ناي بالقوة الناعمة حيث يرى بأنها تحقق ميزات نوعية أكثر مما تحققه القوة الصلدة ، وتعتمد على أربع وسائل رئيسية :

- الانتاج الاقتصادي الكبير والعلامات التجارية الكبرى المنتشرة في كل بقاع الأرض مثل مأكولات ماك دونالد وكوكا كولا ، فقد استطاعت تغيير نمط حياة الشعوب نحو نموذج الحياة الامريكية .
- الانتاج الاعلامي والسينمائي الهوليودي الذي استطاع أن يغزو العالم ويغير العديد من القيم والأفكار السائدة ، لصالح الثقافة والايديولوجية الأمريكية .
- ما يحمله طلاب الجامعات ورجال المال والأعمال من أفكار وقيم أمريكية عند عودتهم الى بلدانهم الأصلية .
- الملتقيات والمؤتمرات الدولية التي تنظمها أو تشارك فيها الولايات المتحدة .

أما منذ أحداث 11 سبتمبر الى يومنا هذا فقد شهدت السياسة الخارجية الأمريكية توظيف كبير للوسائل العسكرية الى جانب الاقتصادية ، وهذا الواقع الذي حاول جوزيف ناي توصيفه باستخدام الو.م.أ للقوة الذكية كتطور للقوة الناعمة ، حيث أصبح يطبع السياسة الخارجية الأمريكية الاستخدام الكبير للقوة العسكرية لحماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في أي منطقة من العالم ، مع استمرار توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في جانبها التعاوني من جهة وفي جانبها العقابي من جهة ثانية ، واتضح ذلك من خلال العديد من الاجراءات العقابية في المجال الاقتصادي ضد العديد من الدول ومن أهم الأمثلة :

- فرض العقوبات الاقتصادية على العراق قبل التدخل الأمريكي سنة 2003 بدواعي امتلاكه لأسلحة دمار شامل.

- فرض العقوبات الاقتصادية على إيران بموجب برنامجها النووي.
- فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا الاتحادية بمشاركة الدول الأوروبية اثر تدخلها في أكرانيا سنة 2013 .

كما تمتلك الولايات المتحدة قدرة كبيرة على توجيه المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية لخدمة أهدافها الاقتصادية ، من خلال الاجراءات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، فهذه الاجراءات تساهم بشكل كبير في تعطيل مسار التنمية وتعقيد الوضعية الاقتصادية في الدول النامية ، فهي أساسا وضعت لخدمة الدول الرأسمالية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

في النهاية يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية لعبت خلال العقود الأخير ة دورا مهما في تقوية العلاقات بين الفواعل الدولية ، كما لعبت دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد الدولي ودعم التنمية في العديد من البلدان مثلما هو الحال للبرازيل والهند وتركيا وأندونيسيا وماليزيا وغيرها ، وترقية وتطوير العديد من التكتلات الاقتصادية والفضاءات التجارية الحرة والحيوية ، مثلما هو الحال للاتحاد الأوروبي ومجموعة نافتا ومجموعة الآسيان ، وذلك رغم بعض التحفظات على التوظيف الأمريكي لهذه الوسيلة في اطار الاستغلال والسعي الى الهيمنة .